مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (19) عدد (2) 2023

تحليل بعض مؤشرات العولمة ودورها في النمو الاقتصادي الهند حالة دراسية للمدة (2004-2020)

الباحثان: 1. أ.د. نزار كاظم صباح الخيكاني

2. سلام محمد حمزة الشريفي

جامعة القادسية– كلية الادارة والاقتصاد

المستلخص

تشهد البلدان النامية حالة اتساع الفجوة مع اقتصاديات الدول المتقدمة، والهند واحد من البلدان النامية التي تسعى لتقليل تلك الفجوة والتسارع في نمو مؤشرات العولمة بوصفها وسيلة للاندماج مع الأسواق العالمية والتوجه نحو الانفتاح، لا سيما في مجال الصادرات والاستيرادات والاستثمارات الأجنبية وبعض المؤشرات التكنولوجية، وان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث اذ أصبحت معدلات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في الهند سريعة للغاية، وذلك من خلال ما يحققه من معدل نمو سنوي، اذ أصبحت الهند مصنع العالم، من خلال الاعداد الضخمة لليد العاملة ورخصها، وكثرة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والمزيج الامثل لرأس المال والتكنولوجيا، وهي أتاحت فرصة لاقتصادها بالازدهار أكثر من أي بلد أخر، ولاجل ذلك جرى اعتماد سلسلة من البيانات خلال المدة (2004–2020) وتحليلها وصفيًا.

الكلمات المفتاحية: العولمة، النمو الاقتصادي، الصادرات، الاستيرادات، FDI.

Abstract

Developing countries are witnessing a widening gap with the economies of developed countries, and India is one of the developing countries that seeks to reduce that gap and accelerate the growth of globalization indicators as a way to integrate with global markets and move towards openness, especially in the field of exports, imports,

foreign investments and some technological indicators. The most important results that were reached in this research, as the rates of economic and technological progress in India have become very fast, through the annual growth rate it achieves, as India has become the world's factory, through the huge numbers of labor and its cheapness, the large number of foreign direct investments and the optimal mix It provided an opportunity for its economy to flourish more than any other country, and for that a series of data was adopted during the period (2004-2020) and descriptively analyzed.

Keywords: globalization, economic growth, exports, imports, FDI.

مقدمة:

تعد الهند من البلدان التي تتأثر بتحديات العولمة لاسيما وأن اقتصادها أصبح أكثر إنتاجية، الامر الذي نتج عنه آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة على مجمل حركة الاقتصاد الهندي، اذ ترتكز العولمة على أيديولوجية اليد الخفية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي العالمي المبني على آلية السوق وسياسة الانفتاح ومنح الحريات أمام انتقال الاستثمارات والسلع والخدمات وخلق مؤسسات تجارية ومالية عالمية ونظام تقسيم العمل الدولي، فضلاً عن تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وانهائه والاعتماد على القطاع الخاص لقيادة وتسيير النشاط الاقتصادي في ظل المتغيرات الحاصلة في حركة الاقتصاد العالمي وانتشار العولمة، فضلاً عن تعميق الطابع العالمي للرأسمالية.

وتعد التجربة الاقتصادية في الهند فريدة من نوعها لما حققته من نجاحات كبيرة من خلال نقل مستويات المعيشة للمواطن الهندي الى الأفضل، وما يشهده الاقتصاد الهندي من معدلات نمو كبيرة جداً وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يعطي للأقتصاد الهندي ان يحتل مكانة متميزة بين الأقتصادات العالمية بل واكثرها نمواً.

أهمية البحث:

نظرا لتسارع انضمام بلدان العالم المختلفة الى منظمة التجارة العالمية وبوصفها الاداة الاساسية للعولمة، فأن الهند يتبع اسلوب الانفتاح على العالم الخارجي سواء كان التجاري ام الاستثماري لاجل محاكاة متطلبات العولمة الاقتصادية للارتقاء بنمو اقتصادي مرتفع، ولهذا تركز الاهتمام للبحث في هذا المجال.

مشكلة البحث:

نظرا للأبعاد الاقتصادية التي تتركها العولمة والتأثير سلباً على متطلبات النهوض بالنمو الاقتصادي في الهند، وفي ضوء ما يطرحه البحث من تساؤل حول مدى قدرة وامكانية الاقتصاد الهندي في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

هدف البحث:

1. تبيان مظاهر وأهداف العولمة لاسيما الاقتصادية والمالية.
2. إبراز وتحليل بعض مؤشرات العولمة والنمو الاقتصادي في الهند خلال المدة (2004-2020).

فرضية البحث:

يتبنى البحث فرضية مفادها الاتي:

((ان مقومات النهوض بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع في الهند خلال المدة (2004 – 2020) في ظل تحديات العولمة يعد بالأمر الصعب)).

هيكل البحث:

قسم البحث على ثلاثة محاور كما يأتي:

أولاً: الإطار المفاهيمي للعولمة والنمو الاقتصادي.

ثانياً: تحليل بعض مؤشرات العولمة والنمو الاقتصادي في الهند للمدة (2004-2020).

ثالثاً: تحليل العلاقة بين مؤشرات العولمة والنمو الاقتصادي في الهند للمدة (2004-2020).

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعولمة والنمو الاقتصادي

أولاً: الإطار المفاهيمي للعولمة ومؤشراتها

1. مفهوم العولمة

يرى (James Rosenau) أن العولمة تعني الأحداث العالمية، وزيادة العلاقات بين البلدان والأفراد، وانتشار الأفكار والاقتصاد، وإلغاء الحدود بين الدول، وسهولة انتقال السلع والخدمات[1]، ويرى صندوق النقد الدولي أنه يعتمد على التبادل الاقتصادي لبلدان العالم، وذلك من خلال ارتفاع حجم التبادل من السلع والخدمات، وكذلك انتقال رؤوس الاموال دوليًا في والوقت الذي يشهده العالم من سرعة الانتشار التكنولوجي[2]، ويرى (Royer Boys) أن مصطلح العولمة موجود في فقرات العمل لدى شركات متعددة الجنسيات، وكان تعبيره لها انها تعمل لتقارب الأسواق العالمية، وهي تعني الطرق من خلالها وضع المنهجية على المستوى العالمي بالنسبة للاستثمار الأجنبي، ولتجارة شركات متعددة الجنسيات[3].

2. تفسير بعض مؤشرات العولمة

أ. الصادرات: تؤدي الصادرات الدور المهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال توزيع الموارد الإنتاجية بين بلدان العالم لاستخدامها الاقتصادي الأمثل، وينتج عنها اتساع السوق وتحسين الإنتاج من خلال التخصص وتقسيم العمل، وتؤدي الصادرات إلى زيادة إيرادات الدولة والتي ينتج عنها فوائد تعود على الاقتصاد الوطني[4].

ب. الاستيرادات: يوضح هذا المؤشر حجم الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة لتلبية الاستهلاك المحلي، ومدى اعتماد الدولة على العالم الخارجي من اجل سد احتياجات الاقتصاد من السلع والخدمات، وفي مرحلة النمو الاقتصادي يكون الطلب على السلع والخدمات الاجنبية متزايد ويمكن ان يتفوق على نمو الناتج المحلي الاجمالي[5].

ت. الاستثمار الأجنبي المباشر: يعد الاستثمار الأجنبي المباشر شكل من أشكال تدفقات رأس المال الأجنبي بوصفه يعد إيرادًا ماليًا يساهم في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي على حد سواء.

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي ومصادره

1. مفهوم النمو الاقتصادي

يُفهم النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع في الناتج المحلي من السلع والخدمات خلال مدة زمنية محددة، والتي تحقق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[6]، أي أنه آلية لزيادة الإنتاج خلال مدة زمنية معينة، وتقارن بالفترات السابقة في الاجلين القصير والمتوسط[7]، وبعبارة اخرى أنه الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[8]، ويرى آخرون أنه الزيادة المطلقة لرأس المال والإنتاج، بغض النظر عن حجم السكان[9].

وقد طرحه من قبل الاقتصاديين الكلاسيك مثل (آدم سميث، ديفيد ريكاردو، مالتوس)، اما النيوكلاسيك امثال (شومبيتر)، فقد اهتم بالابتكارات التكنولوجية، ويعد النمو الاقتصادي مؤشر رئيس لتقدم الدول، ولايزال اقتصاديو التنمية يبحثون عن سياسات تنموية لتعظيم معدلات النمو التي تؤدي إلى تحسين توزيع الدخل.

2. مصادر النمو الاقتصادي[10]

أ. الاستثمار في رأس المال المادي والبشري: يؤدي رأس المال المادي بالآلات والتعليم والتدريب إلى زيادة مهارات اليد العاملة لرفع مستوى الإنتاج، فضلاً عن دورها في زيادة الإنتاجية للعامل، وان الحصول على رأس المال البشري والمادي يتم في نطاق تكلفة الفرصة البديلة، ذلك يعني ان موارد أقل تخصص للإنتاج، وأن تكلفة الإضافة الى رأس المال البشري والمادي تتمثل في خفض الاستهلاك الجاري، وتزداد القاعدة الإنتاجية للبلدان التي تخصيص القدر الأكبر من مواردها للاستثمار.

ب. التقدم التقني: يؤدي التطور التقني إلى زيادة الإنتاج من الموارد، فكل وحدة من الانتاج تستخدم كمية أقل من رأس المال المادي والبشري، ويؤدي البحث العلمي الحديث إلى

التطوير التقني، من خلال رأس المال والاستثمار، وأن التحسينات في المجال العلمي والتقني يتطلب نفقات استثمارية من خلال التضحية بالاستهلاك الحالي، وعليه فإن النمو الاقتصادي يعد المصدر الرئيس للتقدم الاقتصادي.

ت. التنظيم الاقتصادي الكفء: تستطيع الدولة أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي من خلال تحسين استخدام الموارد لتصل لأعلى إنتاج، والعكس، ينخفض النمو الاقتصادي إذا كانت الدولة ذات تنظيم عديم الكفاءه، وهنالك شروط اساسية لتجنب الاسراف لابد من توفرها وهي استخدام الموارد بصورة صحيحة يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات غير المرغوبة يؤدي الى عدم الحصول على تكلفة الفرصة البديلة.

المحور الثاني: تحليل بعض مؤشرات العولمة والنمو الاقتصادي في الهند للمدة (2004-2020).

أولاً: تحليل بعض مؤشرات العولمة في الهند

1. مؤشر الصادرات في الهند

أصبحت التجارة الدولية الهندية اكثر اتساعاً منذ التحرير، وان اهم الشركاء في التجارة هم الصين والولايات المتحدة الامريكية والامارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة واليابان والاتحاد الأوربي، وكان من احد الأسباب التي جعلت الاقتصاد الهندي محط أنظار العالم هو التطور في حجم صادراتها التي تغطي الاسواق العالمية، وبهدف التعرف على مسار الصادرات الهندية خلال مدة البحث (2004-2020) لاسيما بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وتصديرها منتجات صناعية جعلتها تحقق نجاحات كبيرة، فمن الجدول (1) يلحظ ان حجم الصادرات الهندية من السلع والخدمات كانت في تزايد مستمر، فبعد ان بلغ حجمها نحو (126.65) مليار دولار عام 2004، بلغت في نهاية المدة عام 2020 نحو (496.49) مليار دولار وبمعدلات نمو سنوية كانت ايجابية للسنوات (2004-2008) ثم انخفاضها الى نحو (273.75) مليار دولار عام 2009 وبمعدل نمو سالب، بسبب نتائج الازمة المالية العالمية، ووفق مؤشر الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ في بداية المدة عام 2004 نحو (17.86%) واستمر بالزيادة حتى عام 2006 ليبلغ نحو (21.27%) الانه بعد زيادة القيمة المضافة الصناعية في الهند ما بعد عام 2016 ادت الى تحقيق زيادة بشكل اكبر في الصادرات الصناعية الهندية وهو امر اسهم بتحول الهند الى بلد صناعي يقف في مصاف البلدان

الصناعية، ومن ثم التراجع المستمر وصولاً الى (18.66%) عام 2020، لسبب التغيرات التي طراءت في كل من حجم الصادرات وحجم الناتج المحلي الاجمالي، فتارة تحصل زيادة في حجم الصادرات او انخفاضها وتارة اخرى ارتفاع في حجم الناتج المحلي الاجمالي او انخفاضه، وهو امر يؤثر على قيمة المؤشر (نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي).

اذ ارتفعت الصادرات الهندية فبعد ان بلغ نحو (126) مليار دولار عام 2004، وبمعدل نمو سنوي بلغ بنحو (27%)، ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي نحو (17.85%)، بلغ في نهاية المدة نحو (496) مليار دولار عام 2020 وبمعدل نمو سالب نحو (-4.67%)، بسبب جائحة كورونا وبنسبة مساهمة للناتج المحلي بلغ نحو (18.66%)، اذ كانت اعلى قيمة للصادرات الهندية عام 2018 اذ بلغ نحو (538) مليار دولار وبمعدل نمو سنوي بنحو (12.3%)، ونسبة مساهمته للناتج المحلي الاجمالي نحو (19.9%)، والجدول (1) يوضح ذلك.

وتتميز الهند بصادراتها السلعية بسبب وجود الصادرات السلعية للتكنلوجيا المتقدمة، وكذلك تصدير الخدمات اذ ينتشر اليد العاملة الهندية في جميع دول العالم.

2. مؤشر الاستيرادات في الهند

بعد الازمة في ميزان المدفوعات الهندي عام 1991 اعتمدت حكوماتها على التحرير الاقتصادي من العولمة والأندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما ان الهند تعد سادس اكبر سوق للأستهلاك العالمي، اما في عام 2019 كانت تاسع اكبر مستورد في العالم اذ بلغ حجم الاستيراداتها نحو (6,015) مليار دولار، وشكل قطاع الخدمات نصف الناتج المحلي الاجمالي وهو القطاع الاسرع نمواً، واعتمدت على استيراد السلع من الصين لانخفاض سعر المنتجات الصينية، وهنالك مسعى لزيادة الأعتماد على المنتجات المحلية لتخفيض استيراد السلع من الخارج، ويعد العراق المصدر الأول للهند بالنسبة للنفط الخام، اذ ان نحو (80%) من صادرات النفط العراقي الى الصين والهند ودول شرق اسيا.

ومن الجدير بالذكر سجلت الهند استيرادات بلغت نحو (139.31) مليار دولار عام 2004، وبنسبة اسهام الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت نحو (19.64%)، وازدادت الاستيرادات الى

نحو (510.98) مليار دولار عام 2020، وبنسبة اسهام في الناتج المحلي الاجمالي بنحو (19.21%).

والجدول (1) يوضح حجم الاستيرادات الهندية ومعدل نموها السنوي ونسبة اسهاماتها الى الناتج المحلي الاجمالي، اذ يلاحظ ان نمو الاستيرادات الهندية من السلع والخدمات بلغ في عام 2005 نحو (32.27%) وانخفض ليصل الى (9.95%) عام 2007، ومن ثم بالانخفاض وصولا الى نمو سلبي بلغ نحو (-1.93%) عام 2009، ويعزى السبب في ذلك الى الانخفاض في الاقتصاد العالمي على اثر تعرض العالم الى ازمة مالية كان من نتائجها تراجع الصادرات العالمية فضلاً عن انخفاض الطلب العالمي على السلع والخدمات الهندية، لا سيما تأثر الصادرات التكنلوجية الهندية عام 2009 على اثر تراجع حجم الاستيرادات الهندية من المواد الاولية، وبعد تحسن الوضع العالمي من ناحية نموه عاود النمو السنوي للاستيرادات الهندية بالارتفاع، ومن ثم بالتقلب المستمر بين الارتفاع تارةً والانخفاض تارةً اخرى وصولاً الى معدل نمو سلبي بلغ نحو (-13.61%) عام 2020، ومن ثم انخفاض نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي نحو (20.96%) عام 2019 الى نحو (19.21%) عام 2020، وكان اعلى معدل نمو للاستيرادات بلغ بنحو (32%) عام 2005، وهي أحد الأسباب التي أدت الى العجز في ميزان الحساب الجاري الهندي، الا أن المؤشرات انخفضت في عام 2008 اذ بلغ معدل النمو السنوي نحو (22%)، وبلغ حجم الاستيرادات عام 2004 نحو (1,393) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ بنحو (22%)، وبنسبة قيم الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي نحو (19%)، لكن انخفضت معدل نمو الاستيرادات في الهند نهاية مدة دراسة عام 2020 الى نحو (-13.61%)، والجدول (1) يوضح حجم الاستيرادات خلال مدة البحث.

3. مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر في الهند

إن من العوامل المهمة التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي هو الاستثمار الاجنبي المباشر، وفق تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الهند جذبت نحو (77%) من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في جنوب اسيا، فقد كانت في المرتبة التاسعة عالمياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اذ ان الاستثمار ضروري لها

ويهدف لتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، ويعمل على تحسين ميزان المدفوعات وتعزيز قيمة العملة المحلية، وتستقبل الهند الشركات متعددة الجنسيات من كل من (سنغافورة، اليابان، الامارات العربية المتحدة، هولندا، فرنسا، والمانيا)، كما كان للصين حصة في الاستثمارات في الهند اذ تقترب الى نحو (30) مليار دولار.

ولدى معاينة البيانات الواردة في الجدول (1) يتضح ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ارتفع من نحو (4.33) مليار دولار عام 2004 ليصل الى نحو (46.82) مليار دولار عام 2020، وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو (16.42%) للمدة قيد البحث كلها، بينما كان صافي التدفقات الداخلة الى الناتج المحلي الاجمالي نحو (0.61%) عام 2004 في حين بلغ صافي التدفقات الخارجة نحو (0.26%) عام 2004 ازداد ليصل الى (0.42%) عام 2020، وهو امر ايجابي نظراً لتأثير العولمة، وهو مؤشر على استفادة الهند من الانفتاح الكبير على العالم الخارجي.

وبالامكان ايعاز ذلك الى استفادة الهند من انخفاض تكلفة اليد العاملة، فضلاً من استفادتها من فرصة (البحث والتطوير) عبر نقل التقنيات الجديدة في الأجهزة والعمليات، وقد بدأت الشركات الهندية بالعمل بشكل عقود تحتية ثم أصبحت تصنع بنفسها المنتجات النهائية للاسواق العالمية.

ومن الجدير بالذكر ان اعلى معدل نمو سنوي للاستثمار الاجنبي المباشر في الهند كان عام 2008 اذ بلغ نحو (194.45%)، ونظراً للازمة المالية العالمية عام 2008 فانها انعكست سلباً في عام 2009 ليبلغ معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر للهند نحو (-19.31%)، وقد ساهم تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الهند بنحو (25.18) مليار دولار عام 2008، فقد استطاعت ان تدمج نفسها في نظام التجارة العالمي وتصبح قوة اقتصادية عظمى، ومنذ عام 2006، ومن مميزات جذب الاستثمار الاجنبي اعادة التوازن بين العرض والطلب والعالميين كون تنوع صادراتها واستيراداتها، فقد اسهم شركات متعددة الجنسيات في تعزيز انماط التنمية الاقتصادية عبر تدفق السلع ورأس المال والتكنلوجيا.

جدول (1)

الناتج المحلي الإجمالي وبعض مؤشرات العولمة في الهند للفترة (2004–2020)

(مليار دولار)

السنة	الصادرات	معدل النمو %	الاستيرادات	معدل النمو %	الاستثمار الاجنبي المباشر	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %
2004	126.65	—	139.31	—	4.33	—	709.15	–
2005	160.84	26.09	183.74	32.27	6.32	28.85	820.38	15.69
2006	199.97	20.39	229.96	21.5	8.37	29.46	940.26	14.61
2007	253.08	5.87	302.8	9.95	25.92	36.87	1,216.74	29.4
2008	288.9	14.78	350.93	22.45	25.18	194.45	1,198.90	−1.47
2009	273.75	−4.83	347.18	−1.93	48.58	−19.31	1,341.89	11.93
2010	375.35	19.48	449.97	15.81	44.1	−41.35	1,675.62	24.87
2011	447.38	15.49	566.67	20.41	29.9	109.04	1,823.05	8.8
2012	448.4	6.81	571.31	6.02	36.55	−35.36	1,827.64	0.25
2013	472.18	7.79	527.56	−8.15	24.32	70.88	1,856.72	1.59
2014	468.35	1.78	529.24	0.87	30.99	−13.26	2,039.13	9.82
2015	416.79	−5.65	465.1	−5.85	35.76	59.44	2,103.59	3.16
2016	439.64	4.98	480.17	4.38	48.19	7.99	2,294.80	9.11
2017	498.26	4.56	582.02	17.42	51.44	−26.73	2,651.47	15.54
2018	538.64	12.35	639.01	8.61	40.79	6.32	2,701.11	1.87
2019	529.02	−3.31	601.58	−0.78	44.78	22.1	2,870.50	6.27
2020	496,49	−4.68	510.96	−13.6	46.82	42.1	2,660.25	−7.32
المتوسط								

Source: Prepared by the researcher based on data from the World Bank.(11)

ثانياً: تحليل النمو الاقتصادي في الهند

يعد النمو الاقتصادي واحد من الاهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية التي اتبعتها الهند لاسيما التوجه نحو التنوع الاقتصادي لمختلف القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية بعيداً عن الاقتصاد الريعي، فعبر تطور الناتج المحلي الاجمالي فيها خلال المدة (2004-2020)، يتضح أنه بلغ نحو (709.15) مليار دولار في عام 2004 وازداد ليصل الى (2,660.25) مليار دولار عام 2020، وبمعدلات نمو سنوية متذبذبة خلال مدة البحث نفسها فبعد ان بلغ نحو (15.69%) عام 2005 ازداد ليصل الى (29.4%) عام 2007 ومن ثم بالانخفاض السلبي ليبلغ نحو (-1.47%) عام 2008 على أثر الازمة المالية العالمية في عام 2008، ونتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الهند ما بعد عام 2010 وقيامها على الديناميكية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية، فقد حققت معدلات نمو اقتصادية أعادت للاقتصاد الهندي قوته لا سيما تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع بلغ نحو (24.87%) عام 2010 و (15.54%) عام 2017، وهذا ما يفسر حجم الاستثمارات الكلية الى الناتج المحلي الاجمالي للهند والذ ازداد ليصل الى نحو (32.75%) عام 2016، وكل ذلك أسهم لتقليص معدلات البطالة وارتفاع المستوى المعيشي للسكان، فضلاً عن أسهام المؤسسات والشركات التي تقدم الخدمات المتطورة مثل خدمات الكمبيوتر وتصميم البرامج والاتصالات، ناهيك عن أسهام قطاع الصناعة وقطاع الزراعة في عجلة التنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات العولمة والنمو الاقتصادي

أولاً: تحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

يلحظ من الجدول (1) السابق ذكره الى أن هناك علاقة قوية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي متمثلاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن بلغ نمو الصادرات نحو (26.1٪) عام 2005 كان معدل النمو الاقتصادي نحو (15.69٪) في العام نفسه، وعلى اثر تراجع حجم الصادرات في عام 2009 جراء تراجع أسعار النفط انخفض نمو الصادرات بشكل سلبي ليبلغ نحو (-4.83٪) الامر الذي أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي بلغ نحو (11.93٪)، وكما تراجع النمو السنوي للصادرات عام 2015 بمعدل سلبي (-5.65٪) انخفض النمو الاقتصادي

إلى (3.16٪) عام 2015 مقارنة و(9.82٪) عام 2014، واستمر الحال نفسه بعد انخفاض النمو السنوي للصادرات بشكل سلبي ليبلغ (-3.31٪) عام 2019 وتراجع معدل النمو الاقتصادي ليبلغ نحو (6.27٪) بعد أن كان نحو (15.54٪) في عام 2017، والحال نفسه عام 2020 اذ كانت العلاقة طردية بين كل من نمو الصادرات والنمو الاقتصادي.

ثانياً: تحليل العلاقة بين الاستيرادات والنمو الاقتصادي

بالعودة إلى الجدول (1) نفسه في ما يتعلق بالعلاقة بين الاستيرادات والنمو الاقتصادي، اذ يتضح منه أنه كلما ازداد نمو الاستيرادات انخفض حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه، فعلى سبيل المثال ان الانخفاض لنمو الاستيرادات البالغ (9.95٪) عام 2007 ازداد النمو الاقتصادي ليبلغ في العام نفسه (29.4٪) بعد أن بلغ (14.61٪) عام 2006، وعندما ازداد نمو الاستيرادات في عام 2018 إلى (22.45٪) انخفض النمو الاقتصادي سلباً ليصل إلى نحو (-1.47٪) في العام المذكور نفسه، بينما كان الفارق في تراجع النمو الاقتصادي أكبر من نسبة انخفاض نمو الاستيرادات عام 2020 نتيجة لتداعيات جائحة كوفيد-19 في نهاية العام المذكور.

ثالثاً: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي، بعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في الهند بداءت الاستثمارات الاجنبية بالتدفق، اذ شهدت الهند تطوراً ملحوظا واصبح معدل النمو السنوي للأستثمار الاجنبي المباشر عام 2005 نحو (28.85%)، وكان هنالك تراجع في معدل النمو السنوي في الاستثمار للسنوات (2009، 2010، 2012، 2014، 2017)، وكان اعلى معدل نمو سنوي للأستثمار الاجنبي المباشر في الهند عام 2008 اذ بلغ نحو (194.45%).

اذ يلحظ من البيانات في الجدول (1) نفسه ان هنالك علاقة تكاد تكون طردية بين المتغيرين المذكورين وان كانت في حالة تقلب على العكس من منطق النظرية الاقتصادية بوجود بعض العلاقات العكسية والتي يمكن أيعازها بشكل أساس إلى وجود متغيرات أخرى من خارج الاستيرادات قد اسهمت في تغير النمو الاقتصادي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج

1. تعد الهند من البلدان الناهضة حيث حققت معدلات نمو كبيرة خلال العقدين الماضيين، وأخذت تنافس البلدان المتقدمة أقتصادياً، وذلك كونها شهدت عمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي لتوجيه الموارد المتاحة بالأتجاه الصحيح، وللهند عدد من الخصائص التي تمتاز بها مثل الموقع الجغرافي والمساحة وعدد السكان، اذ تتمتع الهند بقطاعات الصناعة والزراعة والقطاع الخدمي، وهذا ما مكنها من تحقيق أنطلاقة جديدة وسريعة في النمو الاقتصادي، اذ كانت من الاقتصادات الصاعدة بسبب الناتج الاقتصادي والتعاون التجاري، وكذلك السياسة العالمية التي تنتجها لأيجاد التوازن في النظام الدولي لأخذ دور في الاقتصاد العالمي، ولوضع قواعد جديدة في العلاقات الدولية الاقتصادية، اذ كان هنالك تقدماً ملحوظاً في أقتصادها في القرن العشرين، نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي عملت على فتح وتحرير الاقتصاد وجعلها أكثر قدرة على المنافسة.
2. سعت الهند الى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع خلال مدة البحث فضلاً عن السعي الى تحسين ميزان مدفوعاتها وتعزيز قيمة العملة وذلك من خلال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، اذ جذبت نحو (77%) من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة في جنوب اسيا، اذ كانت بالمرتبة التاسعة عالمياً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يهدف تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد، وبعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي في الهند بداءت الاستثمارات الاجنبية بالتدفق خلال مدة البحث (2004–2020) اذ بلغ متوسط نمو سنوي نحو (16.42%)، ويتضح ان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ارتفع من نحو (4.33) مليار دولار عام 2004 ليصل الى نحو (46.82) مليار دولار عام 2020، وكان هنالك تطوراً ملحوظا للاستثمار الاجنبي المباشر في الهند عام 2008 اذ كان اعلى معدل نمو سنوي بلغ نحو (194.45%)، وهو امر ايجابي نظراً لتأثير العولمة، ومؤشر على استفادة الهند من الانفتاح الكبير على العالم الخارجي، وبالنتيجة كان النمو متقلباً.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (19) عدد (2) 2023

ثانياً: التوصيات

1. تنويع الاقتصاد الوطني لزيادة حجم الموارد الاقتصادية لاسيما تأهيل القطاع الصناعي والزراعي لزيادة اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي في ذلك لزيادة معدل النمو الاقتصادي.
2. تقليل الاستيرادات غير الضرورية والتركيز على الاستيرادات المكائن والمعدات الثقيلة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي لتأهيل وتوسيع الإنتاج المحلي سواء الصناعي أو الزراعي.
3. مواجهة التغيرات التي تحصل للاقتصاد وكذلك الاختلالات الهيكلية من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد بشكل يضمن النمو الاقتصادي السريع.
4. ضرورة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال اقامة مناطق حرة، وتكتلات تجارية تعمل على زيادة التبادل التجاري ومن ثم الاسهام برفع النمو الاقتصادي.

المصادر:

1- مي العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة- الدور والتحديات الجديدة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص 64-65
2- قاسم حجاج، العالمية والعولمة- نحو عالمية تعددية وعولمة انسانية، جمعية التراث، غراوية، ط1، 2003، ص463
3- Robert Boys, Les mots et les realites coordination, serge cordeillier, dans Fabienne Doutaut, Lamondialisation au de la mythes, edition Casbah, 1997, P 15-16.
4- هجير عدنان زكي، اقتصاديات الانكشاف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية، المجلد3، العدد7، 2005، ص6
5- سمير هنا بفهام، اثر تطور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق أسيا للمدة (1990- 2011)، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، مجلد 35، العدد 114، 2013، ص 176
6- ايمان عطية، محمد عبد العزيز، النظرية الاقتصادية الكلية، ط2، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2008، ص333
7- بنين بغداد، تأثير أنظمة اسعار الصرف على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول النامية، اطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة، الجزائر، 2015 – 2016، ص 171
8- Florin Teodor Boldeanu, Lillian Constantinescu, The main determinants affecting economic growth, Bulletin of the Transylvania University of Brasov, series V; Economic Sciences, 2015, P; 330
9- Lord Robbins, The theory of economic development in the history of economic thought, First edition, Redwood press limited London, 1968, P;4
10- جيمس جوارتيني، ريجارد واستروب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن واخرون، الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، الطبعة العربية، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1999، ص 586 - 589
11 - The World Bank Group, statistics of the International Bank for Reconstruction and Development, Washing, USA, available at the link: http://data.albankaldawli.org/